تفاقم النقمة الشعبية على النظام في بيروت

ميشال عون: اليوم هو يوم تاريخي للبنان

الرئيس اللبناني ميشال عون

مواجهات بين المتظاهرين والجيش في لبنان

بيروت – «وكالات»: أكد الرئيس اللبناني ميشال عون أمس الخميس أن إقرار خطة اقتصادية مالية يوم تاريخي للبنان.

ونقلت وكالة الأنباء اللبنانية عن عون في مستهل جلسة مجلس الوزراء: «اليوم هو يوم تاريخي للبنان لأنه للمرة الأولى تقر خطة اقتصادية مالية بعدما كاد عدم التخطيط وعدم استشراف المستقبل يوديان بالبلد الى الخراب».

ولفت عون إلى «الوضع الصعب الذي يعيشه لبنان في هذه المرحلة والذي يحول دون تحقيق المطالب العمالية».

وبدوره، قال رئيس الحكومة حسان دياب خلال الجلسة: «بإقرار الخطة الاقتصادية تكون قد وضعنا القطار على السكة وقد اشبعناها درسا لأنها ستحدد مسار الدولة لإصلاح الواقع».

ونقلت صحيفة «الجمهورية» اللبنانية على موقعها عن دياب قوله: «أهمية هذه الخطة أنها عملية وتتضمن رؤية اقتصادية لمستقبل لبنان بينما الأرقام السابقة كانت غب الطلب وتخفي العجز».

ويشهد لبنان منذ أيام احتجاجات شعبية بسبب الأوضاع المعيشية الصعبة وارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية.

من ناحية أخرى تزداد النقمة الشعبية في لبنان جراء أزمة اقتصادية واجتماعية متسارعة عمقها الشلل الناتج عن تدابير الوقاية من وباء كوفيد19– في وقت حمل حاكم المصرف المركزي الذي ينتقد مسؤولون أداءه اليوم الأربعاء غياب الإصلاحات الحكومية مسؤولية انهيار المالي في البلاد.

وبعد أسابيع من هدوء نتج خصوصا عن إجراءات الوقاية من فيروس كورونا المستجد، عاد مئات اللبنانيين إلى الشوارع رافعين الصوت عاليا ضد ارتفاع الأسعار وانهيار سعر صرف الليرة، خصوصا في مدينة طرابلس (شمال) التي شهدت خلال اليومين الماضيين مواجهات بين الجيش ومحتجين أودت بحياة شخص.

وأفادت مراسلة عن بدء تجمع عدد من الشبان في منطقة الميناء قرب طرابلس، وقال محمد خليل (34 عاما) «أنزل إلى الشارع لأنني عاطل عن العمل ولم أعد قادرا على تأمين طعام أولادي الثلاثة»، مضيفا «خسرنا كامل قدرتنا الشرائية والدولة لا تقف بجانبنا».

وبدت آثار مواجهات أمس الثلاثاء واضحة في طرابلس بعد تخريب واجهات مصارف عدة وتكسير زجاج محال وسيارات، ويحمّل المتظاهرون المصارف جزءا من مسؤولية الضيق الذي يعانون منه خصوصا نتيجة الإجراءات المشددة التي تفرضها على سحب الودائع وامتناعها عن إعطائهم مبالغ بالدولار، حتى لو كانت ودائعهم بالعملة الأميركية.

وأسفرت المواجهات التي أطلقت خلالها القوات المسلحة الغاز المسيل لدموع والأعيرة المطاطية لتفريق المتظاهرين الذين رشقوها بالحجارة، منذ أول أمس الإثنين عن مقتل متظاهر وإصابة نحو 50 آخرين بجروح، وتحدث الجيش بدوره عن 40 إصابة في صفوفه.

ودانت منظمة «هيومن رايتس ووتش» استخدام الجيش للقوة المفرطة غير المبررة في مواجهة متظاهري طرابلس، وقالت أية مجذوب، الباحثة في شؤون لبنان والبحرين في المنظمة، «طرابلس إحدى أفقر مدن لبنان، والحكومة اللبنانية لم تضمن حق الناس بالحصول على الطعام وضروريات الحياة الأخرى، استخدام الجيش للقوة القاتلة فاقم الوضع وقتل شابا كان يطالب بحقوقه».

ويشهد لبنان أزمة اقتصادية هي الأسوأ منذ الحرب الأهلية (1975–1990)، وقد تفاقمت مع فرض تدابير العزل لمحاولة احتواء تفشي فيروس كورونا المستجد الذي سجل 721 إصابة بينها 24 وفاة.

ويحتج المتظاهرون على الارتفاع الجنوني في أسعار المواد الاستهلاكية وخسارة قدرتهم الشرائية مع تدهور قيمة الليرة، ويشكو كثيرون من عدم قدرتهم على تأمين لقمة عيشهم.

وبحسب تقديرات رسمية، يرزح 45% من اللبنانيين حاليا تحت خط الفقر، وخسر عشرات الآلاف مورد رزقهم أو جزءا من رواتبهم خلال الأشهر الستة الماضية، وأقفلت مجمعات تجارية وفنادق عريقة وشركات صغيرة ومتوسطة أبوابها.

وفي خضم الانهيار الاقتصادي والمالي، شهدت الأيام الماضية حربا كلامية بين مسؤولين لبنانيين حاليين وسابقين تبادلوا الاتهامات حول ما آلت إليه الأمور.

وخلال جلسة لمجلس الوزراء اليوم، قال رئيس الحكومة حسان دياب «بالتأكيد أن الواقع الاجتماعي والمعيشي صعب جدا، ليس غريبا أن ينزل الناس إلى الشارع حتى يرفعوا صوتهم»، معتبرا أن «صرخة الناس طبيعية بعدما اكتشفوا أن السياسات الماضية أدت إلى انهيار اقتصادي ومالي واجتماعي ومعيشي».

ولكنه حذر من «جهات تحاول التحريض وتشوّه التحرّكات الشعبية، وتحرق البلد»، في إشارة إلى أعمال الشغب، ولم تنجح الحكومة منذ توليها مهامها قبل أشهر في بلورة حلول عملية وسط تفاعل أزمة السيولة وشح الدولار.

وتضع حاليا اللمسات الأخيرة على خطة إنقاذ اقتصادية من المفترض أن تقرها الأسبوع الحالي وتتضمن إجراء إصلاحات تأمل أن تحصل إثرها على دعم من المجتمع الدولي.

ويشترط المجتمع الدولي على لبنان إجراء إصلاحات لتقديم أي مساعدة مالية له أبرزها 11 مليار دولار تعهد بها خلال مؤتمر «سيدر» الذي عقد في باريس العام 2018.

ودعا وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان أمس الثلاثاء خلال اتصال هاتفي مع دياب، الحكومة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة وذات صدقية بسرعة للاستجابة لتطلعات الشعب اللبناني، مؤكدا استعداد بلاده لمواكبة لبنان على هذا الأساس.

وتوجه حاكم المصرف المركزي بكلمة متلفزة إلى اللبنانيين، أعلن فيها أن امتناع الحكومات المتعاقبة عن إجراء إصلاحات بنيوية للاقتصاد هي سبب الأزمة.

وقال «مولنا جزءاً من حاجات الدولة كما فعلت مؤسسات دولية أخرى، لأنه كانت هناك وعود بالإصلاح من الدولة، وهذه الوعود لم تترجم لأسباب سياسية، فتارة كانت هناك أوقات فراغ طويل في سدة الحكومة، وطوراً فراغ طويل في سدة رئاسة الجمهورية، وتعطيل في أعمال مجلس النواب»، وأضاف «لا أعرف إذا كانت هناك إرادة فعلا للإصلاحات».

وانتقد دياب الأسبوع الماضي سلامة بشدة، وحمله مسؤولية التدهور السريع في سعر صرف الليرة التي تخطت الأربعة آلاف مقابل الدولار في السوق السوداء، كما أعلن تكليف شركة دولية للتدقيق في حسابات المصرف المركزي.

وقال سلامة في رد واضح على الانتقادات، «البنك المركزي موّل الدولة ولكنه لم يصرف الأموال، هناك من صرف الأموال، ويجب أن نعرف من الذي صرف الأموال».

وكان ينظر إلى سلامة على أنه عراب استقرار الليرة لعقود في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية، لكن قوى سياسية عدة تعتبره «عراب» سياسة الاستدانة التي قامت بها الحكومات المتعاقبة، إلى أن بلغت ديون لبنان 92 مليار دولار، وأعلنت الحكومة الشهر الماضي توقفها عن سداد ديونها الخارجية في إطار إعادة هيكلة شاملة للدين.

وبدأت الأزمة تتفاقم منذ بداية الخريف الماضي، ما دفع آلاف اللبنانيين إلى الشارع في 17 أكتوبر الماضي، واستقالت الحكومة السابقة برئاسة سعد الحريري تحت ضغط الشارع.

ويعاني لبنان منذ سنوات طويلة من أزمات سياسية متلاحقة وانقسامات عميقة منها اصطفافات إقليمية وطائفية، حالت دون تحقيق أي إنجاز على صعيد تطوير البنى التحتية وتحفيز الاستثمارات وتنشيط الاقتصاد.

السعودية ترحب بحظر ميليشيا حزب الله في ألمانيا

مؤيدون لحزب الله في مواجهة الشرطة الألمانية

الرياض – «وكالات»: رحبت السعودية أمس بتصنيف ألمانيا حزب الله اللبناني تنظيما إرهابيا، وفق وكالة الأنباء الرسمية السعودية.

وأعربت وزارة الخارجية عن ترحيب المملكة بإعلان ألمانيا الاتحادية تصنيف مليشيا حزب الله منظمة إرهابية، وحظر كافة أنشطتها على أراضيها.

ونوهت الوزارة بأهمية هذه الخطوة في إطار جهود مكافحة الإرهاب إقليميا ودوليا، وجددت التأكيد للمجتمع الدولي ضرورة اتخاذ موقف مماثل لحفظ الأمن والسلم الدوليين، وتجنيب المنطقة والعالم شرور العمليات الإرهابية المزعزعة للأمن والاستقرار.

«داعش» يقتل زعيم القاعدة في منطقة الساحل الأفريقي

«وكالات»: علم موقع «صحراء ميديا» الإخباري الموريتاني، من مصادر شديدة الاطلاع أن الجزائري أبو يحيى أمير منطقة الصحراء التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، قتل أثناء هجوم شنته جماعة تنظيم داعش الإرهابي على ثكنة بامبا التابعة للجيش المالي مطلع شهر فبراير الماضي.

وقالت المصادر إن «التنظيم فضل التعتيم على مقتل أبو يحيى في انتظار الوقت المناسب لإعلان ذلك بالتزامن مع هجوم كبير، كما جرت بذلك تقاليد التنظيم الموجود في شمال مالي منذ قرابة 20 عاما».

وأضافت أن «تنظيم القاعدة نصب القيادي عبد الرحمن طلحة المكنى بـ (طلحة الليبي) أميراً لإمارة الصحراء، وهي إحدى أهم مناطق نفوذ التنظيم وإمارته السادسة، الموجودة في شمال مالي وعلى الحدود مع موريتانيا».

وتأسست إمارة الصحراء منذ بداية دخول مقاتلي التنظيم في شمال مالي مع مطلع الألفية الثالثة، بقيادة الجزائري نبيل أبو علقمة، وتتبع لها عدة كتائب من أبرزها كتيبة الفرقان التي أسسها وقادها الجزائري عكاشه جمال المكنى يحيى أبو الهمام.

وبعد وفاة نبيل أبو علقمة في حادث سير عام 2012 بالقرب من مدينة تمبكتو، تولى يحيى أبو الهمام قيادة إمارة الصحراء، بينما أسندت إمارة كتيبة الفرقان للموريتاني عبد الله الشنقيطي، إلا بعد الغلب مقاتلي هذه الكتيبة آنذاك من الموريتانيين، ولكن الشنقيطي قتل على يد الفرنسيين عام 2013، ليتولى قيادة الكتيبة بعده طلحة الليبي.

وقتل يحيى أبو الهمام على يد الفرنسيين مطلع العام الماضي (2019)، ليتولى إمارة الصحراء خلفاً له أبو يحيى الجزائري، فيما أصبح طلحة الليبي أحد أبرز المقربين منه.

وفي السنوات الأخيرة غيرت الجماعات الإسلامية المسلحة في الصحراء الكبرى استراتيجيتها، وقررت الاندماج في جماعة تنظيم داعش، وتشكلت كتائب جديدة من أبرزها كتيبة القدس التي قادها طلحة الليبي وشنت أكبر هجوم ضد قوات الأمم المتحدة في تمكبتو.

بايدن يتعهد بإبقاء السفارة الأمريكية في القدس إذا فاز بالرئاسة

المرشح الديموقراطي لانتخابات الرئاسة الأمريكية جو بايدن

عواصم – «وكالات»: تعهد المرشح الديموقراطي لانتخابات الرئاسة الأمريكية جو بايدن، الأربعاء، بإبقاء سفارة بلاده في إسرائيل في موقعها الجديد في القدس إذا انتخب رئيساً للولايات المتحدة، وبإعادة فتح القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية وبذل جهود لإبقاء حل الدولتين قابلاً للتطبيق.

ورغم أنه أعرب عن أسفه للخطوة التي أقدم عليها الرئيس دونالد ترامب، بنقل السفارة من تل أبيب، إلا أنه قال «ما كان يجب أن تنقل من مكانها، قبل التوصل إلى اتفاق سلام في الشرق الأوسط يلحظ مثل هذه الخطوة».

وأضاف بايدن خلال حفل لجمع التبرعات أقيم عبر الإنترنت «أما وقد حصل ذلك فأنا لن أعيد السفارة إلى تل أبيب».

لكن النائب السابق للرئيس السابق باراك أوباما بين 2009 و2017 قال في كلمته: «لكن ما سأفعله.. هو أني سأعيد أيضا فتح قنصليتنا في القدس الشرقية لإجراء حوار مع الفلسطينيين. وسحث إدارتي الجانبين على مبادرات لإبقاء اتفاق حل الدولتين على قيد الحياة».

وأتى تصريح بايدن أمام حوالي 250 متبرعاً في لقاء جمعه بهم عبر تطبيق زوم لاجتماعات الفيديو عبر الإنترنت.

وكان بايدن قال في أكتوبر 2019 إنه يرفض أيّ إجراء من شأنه أن يغلق الباب أمام قيام دولة فلسطينية.

وقال يومها أمام مؤتمر للمنظمة اليهودية التقدمية «جاي ستريت»: «لا يمكننا أن نخاف من قول الحقيقة لأقرب أصدقائنا.. حل الدولتين هو الحل الأفضل، إن لم يكن الحل الوحيد، لضمان مستقبل سلمي لدولة إسرائيل اليهودية والديموقراطية».

ومنذ وصوله إلى السلطة في مطلع 2017 اتخذ ترامب سلسلة قرارات صبت بقوة في مصلحة إسرائيل وأغضبت الفلسطينيين الذين قطعوا علاقاتهم مع إدارته بعد اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى المدينة المقدسة.

وفي نوفمبر الماضي، سددت الإدارة الأمريكية ضربة جديدة للتوافق الدولي حول النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين بإعلان أنها لم تعد تعتبر المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، غير شرعية.

وتعتبر المستوطنات الإسرائيلية المبنية على الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي يتجاوز عددها حالياً 200 مستوطنة غير شرعية في نظر القانون الدولي.

واحتلت إسرائيل الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة في يونيو 1967.

وفي أواخر يناير الماضي، كشف صهر ترامب ومستشاره جاريد كوشنر، خطة الرئيس الأمريكي للسلام في الشرق الأوسط والتي تفرض على الفلسطينيين تقديم تنازلات كبيرة جدا لإسرائيل.

ولقيت خطة ترامب رفضاً باتاً من الفلسطينيين مدعومين بالقسم الأكبر من المجتمع الدولي كونها تغلق الباب أمام حلّ الدولتين في الشرق الأوسط.

وأعطى ترامب في خطته للسلام الضوء الأخضر لإسرائيل لتضم غور الأردن المنطقة الاستراتيجية التي تشكل 30 في المئة من الضفة الغربية والمستوطنات فيها، والقدس الشرقية التي باتت في نظر الإدارة الأمريكية جزءاً لا يتجزأ من العاصمة الموحدة لإسرائيل.

من ناحية أخرى كشفت وسائل إعلام إسرائيلية، مساء الأربعاء، عن اتصالات غير مباشرة بين حركة حماس وإسرائيل من أجل إبرام صفقة تبادل للأسرى بين الجانبين، مشيرة إلى أن مسؤولين إسرائيليين أكدوا وجود هذه الاتصالات.

وقالت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية إن «منسق ملف الأسرى والمفقودين يرون بلوم، تحدث مع عائلات الجنود الأسرى، وأبلغهم بوجود اتصالات مع حماس لعقد صفقة تبادل».

وفي السياق ذاته، قالت القناة الـ13 الإسرائيلية، إن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، أجرى الأسبوع الماضي، جلسة نقاش عبر الهاتف مع أعضاء اللجنة الوزارية لشؤون الأسرى والمفقودين، لمناقشة الاتصالات مع حركة حماس، بشأن صفقة تبادل الأسرى».

ونقلت القناة عن عائلة الأسير هدار غولدن، قولها إن «هناك فرصة لأن تعيد حماس هدار والضابط أورون شاؤول وآفيرا منغستو وهشام السيد، وإن تفويت الفرصة الآن هو انعدام للمسؤولية الوطنية، وإن منسق شؤون الأسرى والمفقودين يارون بلوم، يتصل بنا ويضعنا في تطورات الأمر».

وكانت وسائل إعلام إسرائيلية، قد كشفت في وقت سابق وجود تقدم في ملف صفقة تبادل للأسرى بين حركة حماس وإسرائيل، حيث تقود مصر جهود الوساطة بين الطرفين من أجل إتمام الصفقة.

وأعلنت حركة حماس، التي تعترف بأسر 4 إسرائيليين في قطاع غزة، أنها مستعدة لتقديم تنازلات جزئية في سبيل المضي في صفقة تبادل الأسرى، مشيرة إلى أنها ترحب بأي وساطة من شأنها إحراز تقدم في هذا الملف.